**ظهور وتطور نظرية المرفق العمومي**

**الفكرة القديمة:** بمقتضى نظرية المرفق العام، فإن مبادئ القانون الإداري لاتطبق إلا إذا اتصل الأمر بمرفق العام، كما أن اختصاص القضاء الإداري لايتقرر إلا إذا اتصلت المنازعة المطروحة بمرفق عام.

وقد التزم مجلس الدولة والمحاكم الإدارية الفرنسية بتطبيق هذه القاعدة منذ حكم محكمة التنازع الشهير الذي أصدره مجلس الدولة في 08/02/1873 قضية بلانكو وحكم مجلس الدولة في قضية تيري الصادر في 06/02/1903